



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الإفناق الحكومي غير المنضبط وانعكاسه على الكتلة النقدية وتضخم النقد في الاقتصاد العراقي

ريام عامر الفهداوي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الإفناق الحكومي غير المنضبط وانعكاسه على الكتلة النقدية وتضخم النقد في الاقتصاد العراقي

ريام عامر الفهداوي *

I. الخلاصة:

- سوف يولّد لجوء السياسة المالية إلى البنك المركزي في تمويل إنفاقها زيادةً حقيقيةً في كمية النقود المتداولة، والتي تشكّل جانباً مهماً من القاعدة النقدية؛ ممّا يؤدّي إلى تضخّم عرض النقد، والعملية الوطنية.
- تكون معظم الاقتصادات وخصوصاً التي تعتمد على الموارد النفطية، أو الاستخراجية في تمويل نفقاتها أكثر عرضة للصدمات المالية والإنفاقية من تلك الاقتصادات المعتمدة على مصادر عديدة في إيراداتها.
- كلما ارتفعت مبيعات وزارة المالية إلى البنك المركزي العراقي سيؤدّي ذلك إلى توسّع قدرة الحكومة في زيادة عرض النقود، ومن ثمّ يؤدّي إلى ارتباط القاعدة النقدية بحجم مبيعات الحكومة من العملة الصعبة، أي: ارتباط القاعدة النقدية بمستوى الإنفاق الحكومي.
- تعمل الحكومة عادةً في الأزمات المالية التي تضرب العراق؛ بسبب أزمات انخفاض أسعار النفط على تعويض هذا الانخفاض عن طريق الاحتياطي الإستراتيجي للعملة؛ ممّا رفع من كمية حجم مبيعات العملة الأجنبية عن طريق نافذة بيع العملة، ممّا أثر على عرض النقود.
- تشكل النفقات الاستثمارية نسباً ضئيلة جداً لا تتجاوز (20%) في الموازنات الحالية، ويعود انخفاض النسبة إلى فقدان التخطيط للبيئة الاستثمارية، وهيمنة البعد السياسي على الاقتصادي.
- يمثّل صافي الموجودات الأجنبية المحور الأساس الذي تركز عليه الدولة ووزارة المالية في عملية التوسّع في الإنفاق الحكومي لما يمثّله من مصدر مهم في تكوين القاعدة النقدية في الاقتصاد العراقي، وتمكين البنك المركزي من زيادة عرض النقد.

* كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار.

- عدم فاعلية بعض أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي كنسبة الاحتياطي القانوني؛ لأنَّ الجهاز المصرفي يعزف عن منح الائتمان في كثير من الأحيان، ممَّا جعل السيولة المتوفرة لديه عالية إلى الدرجة التي عطَّلت فاعلية تلك الأداة.
- إنَّ الصدمات التي يتعرَّض لها الاقتصاد العراقي ناتجة عن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها؛ ممَّا جعل استقراره مرهوناً باستقرار أسعار النفط الخام، وإنَّ أيَّ اضطراب يحصل في السوق النفطية سينعكس انعكاساً مباشراً على استقرار الاقتصاد العراقي.

II. تمهيد

يعمل زيادة الإنفاق الحكومي المعتمد على الإيرادات الحكومية - الممَّولة بواسطة الإقراض من الجهات الأخرى والضرائب - على زيادة عرض النقود في الاقتصاد المحلي؛ لأنَّ الإنفاق الزائد يعني تمويل الحكومة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي عن طريق بيع السندات الحكومية بما فيها أدونات الخزينة، والعمل على بيعها إلى الجهاز المصرفي، أو القيام بطبع كمية معينة من الأوراق النقدية، والتي عن طريقها يمَّول العجز.

تعمل العمليات التي يقوم بها القطاع الحكومي على زيادة الأصول المالية للجهاز المصرفي، فحينما تقوم الحكومة بتمويل إنفاقها عن طريق الودائع الموجودة لدى البنك المركزي فإنَّ جانب الخصوم لدى النظام المصرفي سوف ينخفض. أمَّا إذا لجأت الحكومة بتمويل العجز، فإنَّ العملة - في جانب الخصوم - سوف تزداد للجمهور، وبذلك يزداد عرض النقود، وعند تمويل عجز الميزانية. أمَّا في حالة فائض الميزانية فإنَّه يعمل على تخفيض عرض النقود.

أمَّا إذا كان العجز الحكومي قائماً على الصرف الأجنبي فستلجأ الحكومة إلى شراء العملة الأجنبية من البنك المركزي، وهو سيعمل على خفض أرصدة الصرف الأجنبي، التي تكون موجودة في البنك المركزي، وسيؤدِّي هذا إلى تخفيض الخصوم النقدية للبنك المركزي. وعن طريق ذلك فإنَّ سلطة البنك المركزي في إصدار الأوراق النقدية (Banknote) سوف تنخفض، أمَّا إذا قامت الحكومة بشراء العملة الأجنبية فلن يؤدِّي إلى تعيُّر في عرض النقود.

III. تأثير الإنفاق الحكومي على الكتلة النقدية

يعتمد تأثير السياسة العامة للدولة، وإنفاقها على القاعدة النقدية، وسيطرتها على عرض النقود، ومن ثم السيولة العامة على أن السلطات النقدية قادرة على السيطرة بدقة على القاعدة النقدية، والتنبؤ في العلاقات السلوكية، واتجاهاتها في التعامل مع المستجندات النقدية، والمصرفية للمصارف، والقطاع الخاص غير المصرفي.

إذ تمثل القاعدة النقدية جزءاً من المطلوبات الخاصة بالبنك المركزي، والتي تتكوّن من العملة المصدرة للتداول (أي: الجزء الممتلك من قبل القطاع الخاص غير المصرفي)، ويرمز لها بالرمز (RP)، واحتياطيات المصارف ويرمز لها بـ (RB).

ويمكن التعبير عن القاعدة النقدية بالمعادلة الآتية:

$$B = RP + RB \quad \dots (1-2)$$

وبما أن عرض النقود بالمعنى الضيق متضمّن صافي العملة في التداول (أي: العملة لدى القطاع الخاص غير المصرفي)، ويرمز لها بالرمز (cp)، والودائع تحت الطلب ويرمز لها بـ (D).

يؤكد أصحاب هذا التوجه أن القاعدة النقدية قد يُسيطر عليها من قبل السلطات النقدية، وطالما أن نسبة الاحتياطي فيما يخص مضاعف النقود، وهذه النسبة ليست ثابتة بالضرورة، وقابلة للتنبؤ. فعندئذٍ يمكننا أن نتنبأ بها على نحو يمكن السلطة النقدية من أن تسيطر على عرض النقود، وتتطلب السيطرة على القاعدة النقدية من السلطات النقدية أن تقبل أي معدلات فائدة مطلوبة؛ لامتصاص النقود (الاحتياطيات) الفائضة من المصارف عن طريق مبيعات أدوات الدين في عمليات السوق المفتوحة إلى المصارف، والقطاع الخاص غير المصرفي. كما تتطلب وجود نظام مرّن لأسعار الصرف؛ لمنع تأثر القاعدة النقدية من فرز أي تقلبات حادة قصيرة الأجل في مكوناتها ناجمة عن النفقات الرأسمالية المفاجئة، ممّا يجعل السلطة النقدية قادرة على مواجهة مثل هذه التقلبات عن طريق توافر سوق شبه تامة لرأس المال.

IV. انعكاس التغير في عمليات السوق المفتوحة على القاعدة النقدية

يكون أثر الدين العام حيادياً على القاعدة النقدية إذا استطاعت السلطات النقدية تقييد الأثر المجمع لعجز الموازنة، وتمويل العجز عبر عمليات السوق المفتوحة عن طريق بيع أذونات الخزينة للقطاع الخاص، ولكن حتى في هذه الحالة فإنَّ عجز الموازنة سوف يشكّل ضغطاً على سعر الفائدة الاسمي والحقيقي؛ لأنَّه يشكّل امتصاصاً لجزء من السيولة المحلية، والتي تشكل جانباً مهماً من القاعدة النقدية، ومن ثمَّ سيكون هناك تراحم ما بين القطاع العام والقطاع الخاص على طلب النقود، وسيؤدّي إلى ارتفاع أسعار الفائدة أيضاً.

كما يحدُّ عجز الموازنة من حرية السياسة النقدية في إدارة سعر الصرف بحكم تأثيره في سعر الفائدة الذي يؤثر بصورة أو بأخرى في سعر الصرف؛ نظراً إلى أنَّ سعر الفائدة يؤثر في صافي تدفقات الأصول الأجنبية، والتغير في الائتمان المحلي سواءً للحكومة أم للقطاع الخاص، كما أنَّ العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية هي صافي الأصول الأجنبية في البنك المركزي وصافي الائتمان المحلي من البنك المركزي للحكومة.

V. أثر تمويل عجز الموازنة على القاعدة النقدية

لا بدَّ أن يسبق تحليل درجة فاعلية السياسة المالية تحديد مصادر التمويل في الاقتصاد، والتي تشكل العمود الفقري للموازنة العامة، والتي عن طريقها يمكن للسياسة المالية أن تؤدّي دورها من التأثير في المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وفي طبيعة النشاط الاقتصادي ومستواه عموماً، وفي القاعدة النقدية خصوصاً.

إذ سيؤدّي لجوء الحكومة إلى الاقتراض من السلطة النقدية (البنك المركزي) إلى زيادة في عرض النقود بصورة كبيرة من الزيادة المطلوبة في الأرصدة النقدية؛ نتيجة الدخل الإضافي المتولّد من الإنفاق الحكومي، ويعني هذا أنَّ لجوء السياسة المالية إلى البنك المركزي في تمويل إنفاقها سوف يتولّد عنه زيادة حقيقية في كمية النقود المتداولة، والتي تشكل جانباً مهماً من القاعدة النقدية.

وقد سُمّيت المصادر الأولى اعتيادية نظراً إلى أنَّ أعباءها وتأثيراتها تكون أقل نسبياً إذا ما قُورنت بالمصادر الأخرى (الاستثنائية)، وسيركّز على المواد الضريبية في المصادر الاعتيادية وعلى المصادر الاستثنائية بقرائنها كلها.

سيؤدّي أثر اتباع سياسة انكماشية على القاعدة النقدية إلى تقليص معين في عرض النقود والفائض في عرض السيولة العامة الذي يمكن أن يتحقّق إمّا بتخفيض في متطلبات الاقتراض الحكومي العام غير المحتمل في الأجل القصير، أو ببيع أدوات الدين من قبل السلطة النقدية إلى القطاع الخاص غير المصري أي: الجمهور، والذي يترتب عليه انخفاض في الاحتياطيات والودائع بمقدار مماثل، وحيث تنخفض نسبة الاحتياطي / الودائع أيضاً.

ومع أنّ الاقتراض والإقراض في سوق ما بين المصارف سيُعيد توزيع الاحتياطيات من المصارف ذات الفائض إلى المصارف ذات العجز، ويجب أن تواصل السلطات النقدية عملياتها في السوق المفتوحة حتى تنخفض السيولة النقدية من الدرجة الأولى للنظام المصرفي. وبموجب هذا النموذج فإذا كانت الاحتياطيات دون الحد الأدنى القانوني، فإنّ البنك المركزي يعمل بصفته الملاذ الأخير للإقراض، إلا أنّه يعمل بمعدل فائدة معين (أي: معدل فائدة جزائي)، أكبر من المعدل الذي يمكن أن تحصل عليه المصارف لقاء منح الائتمان الذي يُعدُّ عائداً كالسلف، وغيرها. وبصورة متزامنة تُخفض المصارف الهادفة إلى تعظيم الأرباح التي تحقق عائداً عن طريق بيع السندات، وعدم تجديد السلف. فتتخفض الموجودات والودائع إلى أن يكون مستوى الودائع متنقلاً مع المستوى المنخفض من الموجودات الاحتياطية في النظام.

فقد لا تكون عمليات السوق المفتوحة عند وجود احتياطيات دون الحد الأدنى القانوني، وعند معدلات الفائدة الثابتة؛ لأنّ عرض النقود سيهبط بمقدار مضاعف الانخفاض في القاعدة النقدية. فالزيادة في معدلات الفائدة السوقية هو بسبب عمليات السوق المفتوحة التي قد تؤدّي إلى انخفاض في نسبة الاحتياطي الفائض. فالأثر الصافي من بيع السندات في عمليات السوق المفتوحة هو انخفاض في القاعدة النقدية خصوصاً، وعرض النقد عموماً. فعمليات السوق المفتوحة لها أهمية كبيرة طالما أنّ التدفقات النقدية من السلطة النقدية وإليها كبيرة، فمثلاً مدفوعات الضرائب ونفقات الحكومة يعمل البنك المركزي على موازنة هذه التدفقات عن طريق شراء الموجودات غير الاحتياطية قصيرة الأجل للمصارف أو للقطاع الخاص (الجمهور) وبيعها.

وقد يحدث في البنك المركزي نقصاً بالنقود عن طريق الإصدار المفرط لحوالات الخزينة، كما يمكن أن يُخفّف المصرف نقص النقود بمعدلات السوق الجارية، ومن دون كلفة جزائية، أو معاقبتهم، أمّا بشراء الحوالات بسعر أقل (أي: معدّل فائدة أعلى)، أو إقراضهم بمعدل فائدة مرتفع معين،

وتبعاً لذلك ترتفع أسعار الفائدة السوقية الأخرى قصيرة الأجل. وطبقاً لمؤيدي هذا النموذج فإنّ فاعليته معتمدة على:

1. استعداد السلطات النقدية للسيطرة على القاعدة النقدية عن طريق تغييرات أسعار فائدة عمليات السوق المفتوحة.

2. استقرار نسبة صافي العملة في التداول للقطاع الخاص غير المصرفي (الجمهور)، ونسبة الاحتياطات الفائضة للمصارف.

VI. أثر اتباع سياسة توسعية في القاعدة النقدية

إذا ما شعر البنك المركزي بضرورة تنشيط الحالة الاقتصادية للبلاد فإنّه سيدخل إلى السوق المفتوحة بصفته مشترياً للأوراق المالية من المؤسسات الإيداعية، والمؤسسات غير الإيداعية. فإذا كان المصرف التجاري بائعاً لهذه الأوراق فإنّه يتسلّم قيمتها بسندات مسحوبة من البنك المركزي لمصلحته، وتضاف مباشرة إلى احتياطياته لدى البنك المركزي.

أمّا إذا كان الجمهور عارضاً لها، فسوف يتسلّم قيمتها إمّا نقداً أو سندات مسحوبة من البنك المركزي لمصلحة البائع. ويقوم البائع بإيداع هذه المبالغ أو السندات في حسابه لدى المصرف التجاري الذي يتعامل معه، ممّا يعني زيادة الاحتياطي النقدي للمصرف التجاري لدى البنك المركزي.

ففي الحالتين كليهما تزداد مقدرة المصرف التجاري على التوسّع في منح الائتمان، وتوليد الودائع الجديدة فتزداد القاعدة النقدية. ويضف هذا الإجراء إلى عرض النقود، ومن ثمّ إلى إجمالي السيولة في الاقتصاد الوطني، ويزداد الإنفاق، والطلب الكلي. ويحدث العكس في حالة قيام البنك المركزي ببيع الأوراق المالية الحكومية إلى المصارف.

VII. آلية انتقال صدمة الإنفاق الحكومي إلى القاعدة النقدية في الاقتصاد العراقي

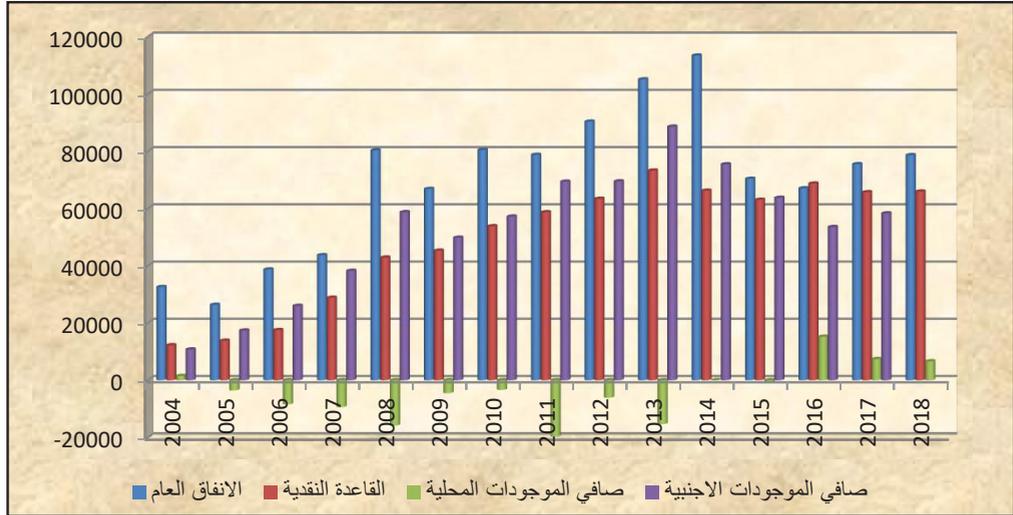
تتأثر القاعدة النقدية في العراق بمجموعة عوامل نقدية، وأخرى مالية، لا سيّما إذا كانت تلك العوامل تتغيّر بصورة مفاجئة، ممّا يشكّل صدمةً غير متوقعة على مكونات القاعدة النقدية، لذا فإنّ معظم الاقتصادات، وخصوصاً التي تعتمد على الموارد النفطية، أو الاستخراجية في تمويل نفقاتها

تكون أكثر عرضة للصدمات المالية والإفناقية أكثر من تلك الاقتصادات المعتمدة على مصادر عديدة في إيراداتها، طالما ارتبطت عوائدها بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في السوق النفطية، أو ترتبط عوائدها بكمية الصادرات النفطية. والاقتصاد العراقي كأحد الدول المعتمدة اعتماداً كلياً على العوائد النفطية في تمويل نفقاته فإنه يعاني من صدمات أسعار النفط، والتي مهّدت لتعرضه إلى صدمات مالية سلبية وإيجابية عديدة؛ ممّا انعكس فيما بعد على صافي الموجودات الأجنبية واحتياطيات البنك المركزي من الذهب الذي يساعد الحكومة على زيادة غطاء عملتها، ومن ثمّ تساعدها في زيادة عرض النقد الذي يمثّل الجزء المهم من استخدامات القاعدة النقدية.

علاقة الإفناق الحكومي بالقاعدة النقدية في الاقتصاد العراقي: نلاحظ عن طريق الشكل

رقم (1) أنّ هناك علاقة واضحة تنتقل من الإفناق الحكومي في الاقتصاد العراقي إلى القاعدة النقدية، ويتضح هذا الانتقال عن طريق دور المصادر الأساسية لتكوين القاعدة النقدية، ففي عام (2004) بلغت النفقات الحكومية (32,546) مليار دينار، وكانت القاعدة النقدية للعام نفسه (12,219) مليار دينار، ثم انخفضت النفقات الحكومية لعام (2005) بنسبة (19.06%)، بعد اتباع سياسة مالية انكماشية لمواجهة معدلات التضخم المرتفعة، ثم أخذت النفقات الحكومية اتجاهاً تصاعدياً؛ لارتفاع العوائد النفطية والذي مكّن الحكومة من الحصول على موارد أجنبية إضافية، إذ ارتفعت إيرادات النفط لعام (2006) (46,873,201) مليار دينار، وأدّى هذا إلى ارتفاع النفقات الحكومية بنسبة (46.90%)، ومن ثمّ أدّى ذلك إلى ارتفاع القاعدة النقدية إلى (17,521) مليار دينار، أي: بمعدّل تغبّر سنوي بلغ (27%)، وهذا ناتج عن زيادة المقدرة المالية للدولة عن طريق زيادة قدرتها على التوسّع في زيادة عرض النقود بعد ارتفاع مبيعاتها من العملة الصعبة إلى البنك المركزي العراقي.

الشكل رقم (1): علاقة صدمة الإنفاق الحكومي مع القاعدة النقدية ومكوناتها وفق المصدر في الاقتصاد العراقي.

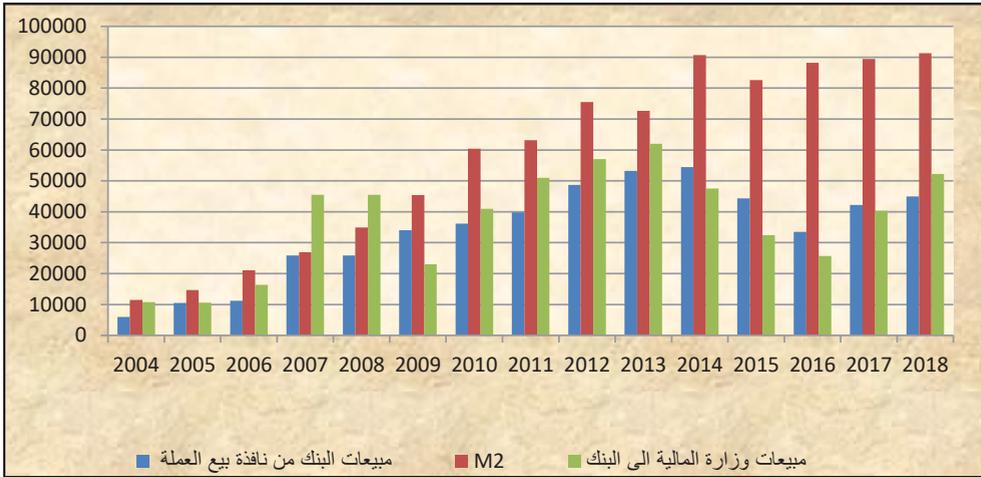


وشهد -في المدة (2016 - 2018)- كلٌّ من الإنفاق الحكومي والقاعدة النقدية في الاقتصاد العراقي استقراراً نسبياً مع وجود بعض التذبذبات حول متوسطها، ويعود هذا إلى الاستقرار الاقتصادي والأمني وتحرير كل الأراضي العراقية من عصابات داعش، وعودة الاستقرار النسبي لأسعار النفط، وما ترتب عليها من استقرار في العوائد المالية لوزارة المالية العراقية التي بدورها تباع جزءاً منها إلى البنك المركزي العراقي ليرفع من احتياطياته الأجنبية، وعرض جزء من تلك الأموال للتداول عن طريق نافذة بيع العملة؛ للمحافظة على استقرار أسعار الصرف، ومن ثمَّ المحافظة على قيمة العملة.

VIII. آلية انتقال تأثير العوائد النفطية إلى القاعدة النقدية في العراق

شهد عرض النقود في الاقتصاد العراقي نمواً ملحوظاً طيلة مدة الدراسة، ويعود هذا إلى الإيرادات الأجنبية التي حققتها الاقتصاد العراقي من مبيعات النفط الخام، والتي بدورها تقوم وزارة المالية باستلامها من (FDI)، ثم تقوم بعد ذلك ببيعها إلى البنك المركزي العراقي؛ لتحصل مقابل ذلك على العملة الوطنية؛ لتسديد الأجور والرواتب، وتسديد مستحقات المستثمرين، مقابل ذلك يقوم البنك المركزي العراقي ببيع كل تلك الأموال أو جزء منها في مزاد العملة، والاحتفاظ بالجزء المتبقي لبناء احتياطي إستراتيجي من العملة الصعبة؛ لمواجهة الأزمات المستقبلية، وكلما ارتفعت مبيعات وزارة المالية إلى البنك المركزي أدى ذلك إلى توسُّع قدرتها في زيادة عرض النقود، ويؤدي هذا إلى ارتباط القاعدة النقدية بحجم مبيعات الحكومة من العملة الصعبة، أي: ارتباط القاعدة النقدية بمستوى الإنفاق الحكومي. وكما موضَّح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): العلاقة بين مبيعات الدولار إلى البنك المركزي وعرض النقود في الاقتصاد العراقي.



ويتضح عن طريق الشكل رقم (2) بلوغ مبيعات وزارة المالية إلى البنك المركزي العراقي من العملة الصعبة التي حصلت عليها بعد تصدير النفط الخام عام (2004) حوالي (10,802) مليون دولار؛ ليسجل عرض النقود (M2) عند هذا المستوى من المبيعات ما قيمته (11,498)

مليار دينار، ثم ارتفعت مبيعات وزارة المالية إلى البنك المركزي من العملة الصعبة في عام (2006) ما قيمته (16،400) مليار دولار، وترتب على هذه الزيادة ارتفاع القاعدة النقدية من (12،219) مليار دينار لعام (2004) لتصل إلى (13،795) مليار دينار عام (2006)، وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع عرض النقود (M2) إلى (21،050) مليار دينار. ثم ارتفعت بعد ذلك مبيعات الوزارة إلى البنك المركزي بنسبة كبيرة عام (2007)، إذ سجلت ما قيمته (45،500) مليون دولار؛ لارتفاع أسعار النفط، وزيادة العوائد النفطية للعراق؛ إلا أن الارتفاع في عرض النقود (M2) لم يواكبها بالنسبة نفسها؛ لأن السياسة النقدية عمدت إلى تحجيم الزيادة في عرض النقود (M2) لمواجهة معدلات التضخم العالية، ومع ذلك ارتفعت القاعدة النقدية إلى (28،808).

ومع تأثرت العوائد المالية للعراق بالأزمة المالية العالمية لعام (2008) والتي انعكست على العوائد المحولة من (FDI)، ومن ثمَّ على مبيعات الوزارة للبنك المركزي التي تراجعت إلى (23،000) مليون دولار، إلا أنَّ البنك المركزي عوَّض هذا الانخفاض عن طريق الاحتياطي الإستراتيجي للعملة، ممَّا رفع من كمية حجم مبيعات العملة الأجنبية عن طريق نافذة بيع العملة إلى (33،992) مليون دولار، وأثَّر هذا في عرض النقود (M2) الذي ارتفع إلى (45438) مليار دينار، ومن ثمَّ ارتفعت القاعدة النقدية إلى (45270) مليار دينار.

ثم أخذت مبيعات وزارة المالية إلى البنك المركزي من العملة الأجنبية بالارتفاع في المدة (2010-2013) بعد الارتفاع الحاصل في عوائد النفط الخام؛ بسبب زيادة الكميات المصدَّرة، وارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية ففي عام (2013) بلغت (62،000) مليون دولار، وقد ترتَّب على هذا الأمر ارتفاع مبيعات البنك عن طريق نافذة بيع العملة، وارتفاع عرض النقود (M2) في التداول ليصل إلى (72،679) مليار دينار، ومن ثمَّ ارتفعت القاعدة النقدية؛ لتصل إلى أعلى مستوى لها في مدَّة الدراسة لتبلغ (73،259) مليار دينار. وبعد ذلك انخفضت عائدات النفط العراقية؛ لانخفاض أسعارها، وفقدان السيطرة على بعض الآبار النفطية بعد السيطرة عليها من قبل عصابات داعش، والذي انعكس على حجم مبيعات وزارة المالية إلى البنك المركزي العراقي، لتصل إلى أدنى مستوياتها عام 2016 لتبلغ (25،653) مليار دولار، وفي هذه المرحلة بلغت مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية عن طريق نافذة بيع العملة (33،524) مليون دولار، والتي عوَّضت عن طريق الاحتياطي الإستراتيجي، إلا أنَّ القاعدة النقدية ارتفعت لتصل

إلى (68,717) مليار دينار، وجاءت هذه الزيادة لارتفاع صافي الموجودات المحلية (15,183) مليون دينار، والتي أدت إلى ارتفاع عرض النقد الواسع إلى (88,183) مليار دينار.

ثم ارتفعت بعد ذلك مبيعات الوزارة إلى البنك المركزي بعد التحسن الملحوظ في العوائد النفطية لتصل إلى (52,229) مليون دولار عام (2018)، ومقابل ذلك فإن مبيعات البنك للدولار عن طريق نافذة بيع العملة ارتفعت إلى (44,849) مليون دولار للعام نفسه. ومكّن هذا السياسة المالية من زيادة الإنفاق الحكومي ليصل إلى (78,656) مليار دينار، ومن ثمّ فقد ارتفع عرض النقود (M2) ليصل إلى (91284) مليار دينار، بوصفه أحد أهم مكونات القاعدة النقدية، إذ ارتفعت إلى (65,937) مليار دينار.

IX. الحلول المعروضة في البرنامج الحكومي؛ لضبط الإنفاق الحكومي.

أكدت الحكومة العراقية الجديدة أنّ الاقتصاد العراقي يواجه تحديات آنية، وأخرى بعيدة المدى؛ بسبب تراجع أسعار النفط، وتداعيات هذا على مستوى السيولة النقدية المتوفرة لديها، فضلاً عن تحديات أخرى أنتجتها سياسات الاقتصاد المركزي التي اعتمدت في العقود الماضية، وتراكمات السنوات الماضية المتمثلة بزيادة عدد الموظفين، وعدم الاستثمار في القطاع الخاص، وسوء الإدارة، والفساد الإداري.

وتشكّل الرواتب وحدها -ووفق الإحصاءات الرسمية- ما يقارب (60%) من الإنفاق العام، ولا تتضمن هذه النسبة نفقات أخرى تتعلق بالأنشطة اليومية للوزارات، ومن ثمّ فإنّ هذه النسبة المرتفعة لها انعكاسات سلبية كبيرة على حجم المعروض النقدي في العراق، في حين يمثّل الإنفاق على المشاريع الاستثمارية (2%) من الموازنة. كما أنّ عدد الموظفين في القطاع العام في 2005 لم يتجاوز (850,000)، في حين اليوم يبلغ عدد موظفي الدولة أكثر من (3) ملايين موظف، ولا يشمل هذا الرقم الموظفين المتعاقدين، أو عمال الأجور اليومية، بتكلفة تبلغ ما يقارب (36) مليار دولار أمريكي سنوياً، بعد أن كانت تكلفة الرواتب الإجمالية تبلغ (3.6) مليار دولار أمريكي في السنة.

وتشير الحكومة العراقية الجديدة إلى أنّها عازمة على التصدي لهذه التحديات عن طريق الشروع بعملية إصلاح اقتصادي في العراق تشمل:

- ❖ ترشيد الإنفاق العام.
- ❖ دعم القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار.
- ❖ أتمتة الإجراءات وتيسيرها في القطاع العام.
- ❖ اعتماد حساب موازنة واحد لمراجعة إنفاق الوزارات، وتقليل الهدر، والفساد.
- ❖ توسيع نظام الدفع الإلكتروني للرواتب، والمضي قدماً بمشروع الحكومة الإلكترونية.
- ❖ إعادة التوازن في علاقات العراق الاقتصادية مع دول الجوار كلها.

X. المصادر

- 1) درويش، حسين ديكان، (2008)، أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي في رفع مقدرة الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 10، عدد 1.
- 2) رايس، مبروك، (2015)، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع.
- 3) الشكرجي، بشار ذنون محمد وآخرون (2008)، الإصلاح والتحرر المالي في العراق مع الإشارة للتجربة المصرية، مجلة تنمية الرافدين، عدد 91، مجلد 30.
- 4) العزاوي، ابتسام علي حسين، (2009) سياسات الإصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على التنمية البشرية (دراسة لبلدان مختارة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد.
- 5) عوض، طالب والمحادين، مالك ياسين (2011)، أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلد 38، العدد 2.